

مسلسل الأزمات ضعف البدائل أو غيابها

سعد المرزعاقي*

ويتفاعل السببان الأول والثاني في علاقة جدلية ينجم عنها ما يعانيه لبنان واللبنانيون اليوم وبالأخص (وفي المستقبل إذا ما استمرت الصعق والعلاقات الحاملة قائمة) من ضعف الوطن ووهن المواطنة وحدة الانقسامات وتراكم الأزمات والعجز عن حلها. وتستعصي هذه الأزمات على الحلول أو تتفجر وترج البلاد في أشون نزاعات وحروب أهلية تطول أو تنقص بمقدار ما تتعزى أيضا، من العوامل الخارجية في نزاعات واستقطابات إقليمية أو دولية، ما زالت ناشطة ما استمر قائما مخطط الهيمنة على المنقطة من خارجها أو بواسطة العدو الإسرائيلي أو بواسطة الأدوات المحلية التي ربطت مصيرها ومصير بلدانها بمصير



قبيل انعقاد طاولة الحوار أمس (الاتي ونهرا)

المستعمل هو إلى السبب الثالث الذي يُضاف إلى السببين السابقين ويتفاعل هو الآخر معها بطريقة بالغة الأهمية. فلقد مثل استقطاب القوى المحلية من جانب الخارجية أو سعي القوى المحلية إلى الاستواء بالقوى الخارجية، عاملا كبيرا الأهمية في تعميق الانقسام اللبناني من جهة، وفي إضعاف وحدة البلاد وشعبها من جهة ثانية. ويبدو أن ذلك سيؤثر بالضرورة أيضا، على إضعاف سلطة الدولة والنيل من سيادتها، وفي تقادم الصراع وعدم الاستقرار، وخصوصا حين تتحتم الصراعات الخارجية على غرار ما حصل في السنوات الممتدة ما بين عام 2003 (أي غزو العراق) وعام 2008.

لمست الموازين جامدة ما بين الأطراف. وليست التحولات والمخترجات بدون أثر. وبسبب ذلك نشهد في هذه المرحلة أو تلك بعض التغيرات والأحداث التي تولد حراكا في هذا الموضوع أو ذلك، غير أنه بالنسبة إلى لبنان، فالأزمة تستمر وتتفاقم، ولا يتخلو أسبوع أحيانا، دون أن نشهد متطافرا لها في أمر أو أمور عود، ويعكس أن ذلك مؤثر (مزعج) عن الموافقة عليه أو عدمها، في مسألة من مسائل الصراع الدائر في لبنان والمنقطة أو في العالم. ويمثل موضوع المقاومة

ويعتبر الآن حول الموازنة والعلاقة مع دمشق والاستراتيجية الدفاعية... لا ينقص من ذلك أن الصراع أمر غير طبيعي وأن التنافس لا يحصل إلا في بلدنا وبين قوائنا السياسية. المقصود، هو الافتقار إلى البرامج التي يجب أن تتباين مواقف القوى السياسية والاجتماعية ومصالحها بشأنها، دون أن تفقد بالمخاطر الحدود الدنيا من المشتريات الوطنية في الدفاع عن وحدة البلاد وعن سيادة الوطن وحرية واستقلاله وتقديمه... إن هذا الهاجس غائب دون أدنى شك. ولا يتعدى حضوره في أدبيات أو مواقف هذا الطرف أو ذلك حدود الكليشيهات الإعلامية الغارغة من كل مضمون.

ووصل هنا إلى النقطة الأخيرة في هذا العدد. وهي الضعف الذي يقارب حدود الغياب للبدائل التي ينبغي أن تمثل عامل ضغط من أجل تغيير هذا الواقع. إن غياب هذه البدائل وضعف قواها يعزلان السبب الرابع، ولو عن غير قصد، لاستمرار أزماتنا ولتفاقمها واستعصائها. هذا ما يجب أيضا معالجته وتقديمه بكل الحدية والمسؤولية الضرورية لتكون للبنان خلاصا وتلعبه على أي الخروج من الدوامه الهائلة المفتوحة على المزيد من الخسائر والضعف والمخاطر.

* كاتب وسياسي لبناني

إنجازات رغم وعورة الطريق

العربية في تناقض مع الصهيونية. لم تتوقف مأكبة المؤسسة الإسرائيلية الإعلامية عن التحريض ضد التجمع والقوى الوطنية، باعتبار أن (بلد) أي التجمع هو في نظرم «دقيقة ثقّف وتهيئ الأجيال الشابة كي تكون معادية لإسرائيل».

هذا التحريض يندرج ضمن الحملة المستمرة منذ سنوات، بهدف الحد من تأثير خطاب حزب التجمع وبرنامجه السياسي والحد من انتشاره وتوسع صفوفه في أرجاء بلداننا ومدننا العربية، وخاصة بين الشباب والمتقنين، حيث تشير الاستطلاعات التي أجرتها المؤسسة الإسرائيلية نفسها إلى أن هناك التفافا واسعاً حول التجمع من هاتين الشريحتين، مما يزعج هذه المؤسسة ويقلقها، التي تسعى إلى أن تتركس وتحافظ على سياساتها نحو العرب الفلسطينيين التي رسمتها منذ النكبة، والمتمثلة بالخصوع والانصياع للأنظمة العنصرية والتبعية الاقتصادية والقبول بالفقاعات التي تراه هذه المؤسسة وتقره بعدا عن حقنا في الأرض والسكن والتمتع الكاملة ضمن المواطنة مع الحفاظ على هويتنا القومية وخصوصيتنا كمواطنين أصليين في الوطن.

لذا تسعى هذه المؤسسة بعدما أخفقت في احتواء هذه التوجهات السياسية والبرنامجية للتجمع باللجوء إلى سياسة التخويف والترهيب كي تعيد الفلسطينيين (المواطنين داخلها) إلى إطار تلك السياسات التي عملت بموجبها منذ عام 1948، فحارة تعتقل أفرادا أو قيادات أو تحقّق مع آخرين مستعملة التهديد والوعيد، ونحن نعرف أنها تملك أدوات عديدة لتنفذ هذا تطلعاتها، أهمها التهمة الأمنية المعروفة بـ «الاتصال بعميل اجنبي» وهي تهمة أمنية مفصلة على مفاصل موحدة العرب، كما هو معروف في «علم المواطنة» One Size للجميع فلقاء الأخ مع أخيه الاجنبي في مقهى في عمان، أو شرم الشيخ أو القاهرة أو لندن يعتبر اتصالا بعميل اجنبي تستطع إسرائيل أن تلمسه تهمة الاتصال بعميل اجنبي يهدد أمنها، حتى لو رفض المواطن العربي الانجرار إلى نشاط

عربي قانوني. وعليه فنحن إذ ندعو كل القوى العربية والفلسطينية إلى أن تحترم ظروف وضماننا وعلتنا حركة وطنية سياسية، فإننا نؤكد أن هذا النهج البائد الذي تتبعته المؤسسة الإسرائيلية لن يردع، ولن يخيف أحدا منا لأننا مؤمنون، بالأسلوب النضالي القانوني والسياسي المعتمد لدينا، والتواصل مع أبناء أمتنا أيضا هو حق طبيعي محمي بالمواثيق والقوانين الدولية.

* رئيس التجمع الوطني الديموقراطي

زيارة لبنان والضاحية، حيث التقينا القباط اللبنانية من كل الأطراف، وعبرنا عن موقفنا من الحرب الإجرامية، وأنتهت هذه الفرصة لاقول لكل القوى العربية والفلسطينية إن المحافظة على الحركة الوطنية المنظمة المؤلفة من أحرار ومناضلين ببرنامج بلائم ظروفنا وبقاعدة اجتماعية متماسكة هو مهمتنا التاريخية. وهي مهمة محدية أكثر في التصدي للاقتلاع وللعنصرية والتمييز الذي نواجهه يوميا، فدعا شابنا بكر ويحمل مشروعنا السياسي الفريد والتميز الذي يشهد له القاصي والداني لأنه نجح في التوفيق بين المواطنة والهوية القومية والوطنية. لقد أصبح حزبا جامعا للقوى الوطنية التي عاشت مرحلة تحطمت بعد اتفاقية أوسلو، حيث قبلت قيادة حثيث الشروط الإسرائيلية بخصوص عرب الداخل، فيما لم نتعرف إسرائيل بنا كمواطنين أصليين متساوي الحقوق في دولة ما زالوا يعرفونها دولة اليهود، ومثل التجمع السد الرئيسي ضد عملية الاسرلة الزاحفة لهذا الجزء من شعب فلسطين.

وهنا تفيد العودة إلى ما عثر عنه المناضلين وليد دقة الذي يقضي حكما مؤبدا قضى منه حتى الآن 24 سنة، في سجون إسرائيل في مقال نشره يوم 2009/12/1، صور فيه حالة الخبط التي آلت به بعد منجبة صبرا وشاتيلا أثناء الاجتياح الإسرائيلي للبنان، وحلل أيضا كيف وصل إلى حسم موقفه الفريدي بالانضمام للمقاومة العسكرية الفلسطينية حيث قال: «إن حسنا هذا (الموقف) الذي قد تكون حلّا دريا ممكنا لكنه ليس حلّا لشعب بأكمله وليس حلّا للمليون ومئتي ألف عربي من المواطنين العرب في قهيا أو إيليا» ينتج لنا مساهمة كافية من النضال نحافظ من خلالها على هويتنا القومية ونمارس واجبنا الوطني من جهة، ومن جهة أخرى نحافظ على وجودنا وأن نترزع في أرضنا ونطالب بجدية بمواظنتنا الكاملة، وعليه ليس صدفة أن يصطف غالبيتنا الوطنية والقوميين في إطار التجمع الوطني الديموقراطي، وليس صدفة أن ينتمي الأخ وليد دقة والعديد من رفاقه في السجون إليه، لأنهم قد رآوا فيه الإطار السياسي المنظم الذي لم يتوافر في الماضي قبل قيام التجمع للتعبير كاملا عن الهوية الوطنية الفلسطينية والقومية

أكثر من هذا الميل الشرقي. إذ تلمستنا تطورات الوضع العالمي بعد الأزمة المالية التي حدثت في أيلول/سبتمبر 2008، فسلاحظنا أن الضعف الذي باتت تعيشه الولايات المتحدة وأوروبا، وبالتالي تفكك الهيمنة الإمبريالية الأمريكية وضعف إمكانية هيمنة قوى أخرى، فرض بروز قوى جديدة باتت تسعى لأن تكون جزءا من القوى الهيمينة التي منها الصين وروسيا، ومنها أيضا الهند والبرازيل، وهي قوى تمتلك مستوى من التطور أضعف من البلدان الرأسمالية الأساسية لكنها مؤهلة. كما نتفق - لأن تصبح قادرة على أن تكون مثلها، وقد سمحت الأزمة لها بأن تطور من قدراتها لكي تفرض ذاتها، ولتكون جزءا من «عالم متعدد الأقطاب»، بل نتحجج - ربما لا لكون المهم هنا هو أن تركيا باتت تعتقد أنه أصبح متقدورا أن تدخل هذا العالم. وبالتالي باتت مطامحها أكبر من أن تقبل بدور «حجول»، وتغفل بطبي في الشرق. لقد اعتقدت أنها باتت المهابة لأن تصبح هي مركز الشرق وممثلها في العالم المتعدد الأقطاب. وهذا الوضع ربما جعلها تندفع أكثر نحو الشرق من أجل أن تفرص هيمنتها، حيث إن تحولها إلى قوة عالمية يرتبط بهذه الهيمنة التي سوف تقود إلى انتقالها إلى مرحلة أعلى في التطور تكون قادرة عبرها على أن تصبح قوة عالمية.

هنا باتت سياستها الشرقية هي مركز سياستها العالمية، وهذا ما يجعلها في تصادم مع الوضع الذي تأخذه الدولة الصهيونية ضمن الاستراتيجية العالمية للولايات المتحدة، فتركها تسعى لأن تهيمن هي وليس الدولة الصهيونية، وبالتالي أصبح من الواجب تقريم إسرائيل، وربما كان ذلك هو أساس التصعيد

الذي باتت تمارسه بعد «أسطول الحرية»، والذي يقوم على الضغطة الشديدة عليها و«وضعها تحت القانون» بعدما كانت، وما زالت، فوقه. لكن يجب أن نلاحظ أن ذلك لا يعني أنها باتت معنية بخبري فلسطين أو إنهاء الدولة الصهيونية، فإن أكثر ما تريده هو تقزيم دورها، وتحول تركيا إلى «زعيمة» الشرق. هل سينجح ذلك؟

ليس من السهل أن نتجح هذه الاستراتيجية، لأنه رغم وضع تركيا الاقتصادي الذي لا يعاني مشكلات كبيرة كما في اليونان أو إسبانيا أو البرتغال، إلا أن الأزمة العالمية سوف تطالها، وهي تعاني مشكلات يمكن أن تتطور أكثر. كما أن اللاعبيين الكبار، سواء أميركا أو أوروبا، أو حتى اللاعبيين الجدد مثل الصين، سوف يعملون على تقويض هذه الاستراتيجية. فالشرق العربي خصوصا أكثر حساسية من أن يترك لسيطرة تركية. ورغم أن هيلاري كلينتون أشارت إلى أن تركيا كما الدولة الصهيونية هي حليلة لها، فإن الدولة الصهيونية هي المركز الأول والأساس بالنسبة للولايات المتحدة، وهي نواة لها، وقاعدة اقتصادية مستقبلية لا يمكن أن تستقل عنها، بينما سيغضى توسع تركيا إلى تحولها إلى قوة إقليمية مهيمنة. لهذا نتجدد تركيا ذاتها في صراع مع الولايات المتحدة ربما يقود إلى هزة اقتصادية أو انقلاب عسكري يطيح كل هذه الاستراتيجية.

وإذا كان كل هذا الصراع مفيدا على صعيد القضية الفلسطينية لأنه يسهم في كشف «حقيقة» الدولة الصهيونية، فإن الخطر هنا هو أن العرب هم الغائب الكبير، رغم أن القضية هي قضيتهم والصراع يجري على فرواثنهم.

* كاتب عربي

الافتقار إلى البرامج التي يجب أن تتباين مواقف القوى ومصالحها بشأنها

ضد الاحتلال والعدوان الصهيوني، في صيغها الوطنية والإسلامية، وفي الصراع اللبناني والإقليمي، عنان استثناءه بحج دائما إبران أهميته الرامحة والمستقبلية والتاريخية في كل حديث عن إنجازات الشعب اللبناني. فهنا تبرز البطولات والخصائص والنجاحات اللبنانية التي لا تضاهيها أية بطولات أو تضحيات أو نجاحات، رغم ما سبّله الشعب الفلسطيني من عظيم الصمود والمقاومة والتضحية والصبر.

أما الخالي الأسباب وربما الأهم، ففي ما يولد النظام السياسي القائم من أشكال الانقسام والفتنويات واستحالة بناء دولة موحدة وحصينة. على العكس من ذلك، فهذا النظام يبني في كنفه وعلى حساب الدولة الواحدة والموحدة والقومية، أشكالاً من الدويلات والخصائص والمذهبيات التي تنمو باستمرار وتتوسع إلى المجالات والحقول.